

## المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع

العدد ١، لعام ٢٠٢٠

الترقيم الدولي الموحد: (للمطبوعات) ٢٦٨٢-٤٢١٣

الترقيم الدولي الموحد: (الإلكتروني) ٢٦٨٢-٤٢٢١

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): 10.21608/IJDJL.2020.133177



مقدمة بقلم

المستشار الدكتور/ فتحي المصري بكر العربي

النائب الأول لرئيس محكمة النقض وعضو مجلس القضاء الأعلى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**كلمة القاضي الدكتور/ فتحى المصرى**

**النائب الأول لرئيس محكمة النقض**

**عضو مجلس القضاء الأعلى**

نشهد اليوم إصدار العدد الأول من "المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع" التى وُفِّقَ نادى قضاة مصر برئاسة المستشار/ محمد عبد المحسن - نائب رئيس محكمة النقض - إلى إصدارها لتكون شاهداً على عصر النهضة الثقافية والعلمية التى يزدهر بها النادى.

وقد تميزت المجلة بإصدارها بالشراكة مع المجلس الأعلى للجامعات وبعض كليات الحقوق والمراكز القانونية المتخصصة، وبتأسيس موقع الكترونى حديث على قاعدة بيانات بنك المعرفة المصرى (EKB) بغية نشر الأبحاث القانونية المحكمة وفق الأصول والمعايير العلمية والمنهجية الدولية الحديثة، وحرى أن يكون هذا الموقع الالكترونى متمتعاً بالحماية لاسمه وعنوانه على الشبكة العالمية، وبصحة البيانات الواردة عليه ونسبتها إلى الصادرة عنهم وتمتد الحماية إلى حقوق الملكية الفكرية والأدبية على الموقع وما يحويه من الصور والبيانات المثبتة، والقانون الواجب التطبيق على المسائل القانونية التى يتم نشرها فيه، وتفتح هذه المجلة جسر التواصل بين المشتغلين بالقانون فى كثير من الجامعات المصرية والمراكز القانونية المتخصصة لتعزيز دورهم فى الارتقاء بالفكر القانونى والمساهمة فى طرح الحلول للمشاكل القانونية وعرض أبحاثهم المتجددة التى تعالج الموضوعات القانونية التى تسير المستجدات الوطنية والدولية، وتعرض أفكاراً جديدة سواء فى مجال الطرح أو المضمون، ويسهم فى

ذلك الفقه والقضاء لإنارة السبيل للمشرع، إذ تعنى المجلة بأبحاث ودراسات أساتذة القانون ورجال الفقه وذوى الرأى والباحثين وسائر المشتغلين بالقانون الذين تسهم أبحاثهم واجتهاداتهم فى تقديم الحلول لأى مسألة أو إشكالية قانونية، وخاصة تلك المقدمة من المتخصصين منهم المؤهلين علمياً والذين يؤدون هذه المهمة فى إطار من الالتزام الكامل بالحيده والتجرد والموضوعية مع الالتزام فى الوقت ذاته بالأسلوب العلمى فى المعالجة بعيداً عن الإثارة والتجريح.

وتعد المجلة ملتقى لأطراف العلاقة القانونية الثلاثة وهم الفقه، والقضاء، والتشريع، ولاشك أن عمل الفقهاء فيه مشقة كبرى فى البحث والابداء والتأسيس، وأن عملهم هو غذاء القاضى الذى يهديه سواء السبيل إلى الرأى الذى يحسم به النزاع المطروح عليه، ذلك بأن القاضى قد تشغله الفكرة القانونية فيببب لىالى موخوزاً بها مؤرقاً يتمنى أن يجد من يعينه على حل مشاكلها، وهو فى ذلك يتحمل مشقة المقارنة والمفاضلة والترجيح بين الآراء الفقهية لعله يجد فيها خير معين للوصول إلى الرأى الصواب فى المسألة القانونية التى تورقه، ومن بعد يأتى دور القضاء بأحكامه التى تعزز القواعد القانونية التى ترسى العدل بين الناس وتضع حداً للنزاع بحكم حاسم له وتعطى كل ذى حق حقه وتدير الطريق للمشرع تكشف له عيوب التشريع التى كشفت عنها أحكام القضاء فينزل المشرع على ما اتجهت إليه تلك الأحكام ويقنن القواعد القضائية التى أرسنها تلك الأحكام ويستلهم من تأصيلها وتفسيرها مصادره فى التشريع لما يساير مستجدات العصر الحديث الذى تعمه وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وتجعل من العالم قرية صغيرة من حيث التواصل والاتصال ومن ناحية أخرى يجد فقهاء القانون فى أحكام محكمة النقض ومبادئها العون الأكبر فى صقل نظرياتهم الفقهية بالتطبيق العلمى لأحكام القانون، وقد أثبتت محكمة النقض منذ نشأتها فى الثانى من مايو سنة ١٩٣١ خلال مسيرتها حتى الآن أن قضاءها قد أرسى قواعد

القانون ووحيد تفسيره وتأويله وتطبيقه ومنع الاختلاف وتضارب الرأى فى المسألة  
الواحدة حتى لا تهتز ثقة المتقاضين فى العدالة أو فى أحكام القضاء .

ومن حقنا قضاة مصر الأجلء أن نفتخر ونغتبط بإصدار هذه المجلة لأنها  
عمل جليل يصدر من خير رجال القضاء والقانون علماً وعملاً، ولأريب أن هذه المجله  
سوف تقدم إلى القراء الكرام من رجال القانون والمشتغلين بالقضاء والمهتمين بذلك  
ما يجعلها نبراساً ينير الطريق لهم فى البحث وعرض الحلول ويجدو فيها ما يفيدهم  
وينفعهم فى أمورهم القانونية ويزيدهم بصيرة وفقهاً وقانوناً وقضاءً، وتحقق ثراء للفقه  
ومنارة القضاء والتشريع.

ونأمل أن يوفق الله مجلس إدارة نادى قضاة مصر فى تقديم المزيد من  
الاصدارات والأعمال التى ينتفع بها القضاة بصفة خاصة ورجال القانون بصفة عامة.

والله الموفق والمسئعان،

المستشار

الدكتور/ فتحى المصرى بكر العربى

ر. م. الطح

النائب الأول لرئيس محكمة النقض

عضو مجلس القضاء الأعلى

٢٠٢٠  
١٤/١٤